البرنامج النووي الايراني
وأثره على دول مجلس التعاون الخليجي

م.د.سليم كاطع علي*

المقدمة

تُعد ايران واحدة من الدول الاقليمية المهمة في منطقة الخليج العربي بحكم موقعها الجيوبولتيكي، ودورها الاقليمي، مما مكنها من تبوء موقع مهم في كافة التفاعلات الاقليمية. وقد شكل سعي إيران لإمتلاك السلاح النووي هو الجانب الأكثر قلقاً في السلوك الإيراني، فإمتلاك إيران لبرنامج نووي سيقلب ميزان القوى الإقليمية، ويجعل منها قوة إقليمية كبرى في المنطقة، وهو ما يتعارض مع توجهات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، والهادفة الى الحيلولة دون بروز أية قوة إقليمية في المنطقة يمكن أن تحد أو تهدد مصالحها وأهدافها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط.

ولأجل إعطاء صورة واضحة عن الموقف الأمريكي من البرنامج وأهدافه الرئيسة، فضلاً عن التداعيات المحتملة له في المنطقة، تحاول الدراسة الاجابة على الاسئلة التالية: ماهي التحديات الامنية والسياسية والاقتصادية التي يفرضها البرنامج النووي الايراني على منطقة الخليج العربي؟، وماهي الاجراءات التي تتخذها دول مجلس التعاون الخليجي تجاه هذا البرنامج؟.

وفي ضوء ما تقدم تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: ان البرنامج النووي الايراني يشكل تهديداً أمنياً كبيراً، وعبئاً اقتصادياً لمنطقة الخليج العربي. ولاجل التحقق من الفرضية اعلاه فقد تم تقسيم البحث على اربعة مباحث رئيسة هي:

المبحث الاول: قراءة في مقومات القوة الايرانية

المبحث الثاني: نشأة البرنامج النووي الإيراني

المبحث الثالث: أهداف البرنامج النووي الإيراني

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد .

Emaile:salimali٧٤@yahoo.com

المبحث الرابع: تداعيات البرنامج النووي على دول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الاول : قراءة في مقومات القوة الايرانية

ترتبط قوة أية دولة في العالم بمجموعة من القدرات والإمكانيات التي تتمتع بها، وتتضمن هذه القدرات مجموعة من العناصر المادية وغير المادية مثل الموقع الجغرافي والمساحة والبنية الاقتصادية والعسكرية، والتي تتيح للدولة إمكانية التحرك لان تؤدي دوراً اقليمياً مؤثراً في سلوك الدول الأخرى وسياستها أو حتى في تشكيل علاقات القوى.

وفي ضوء ما تقدم تتأتى الأهمية الجيوستراتيجة لإيران من أهمية موقعها الجغرافي، فإيران تقع بين خطي عرض(٢٥ . ٤٠) شمالاً، وبين خطي طول (٤٤ . ٦٣) درجة شمالاً وتحدها أذربيجان وأرمينيا وتركمانستان من الشمال، والعراق وتركيا من الغرب، وأفغانستان وباكستان من الشرق، والخليج العربي وخليج عُمان وبحر العرب من الجنوب(١).

وتبلغ المساحة الإجمالية لإيران نحو (١.٦٤٨) مليون كم٢، وهي مساحة تعادل خمس مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تعادل مساحة الجزر البريطانية وفرنسا وسويسرا وبلجيكا وهولندا وألمانيا مجتمعة. وتمثل مساحة إيران نحو (٦٦,٥%) بالنسبة إلى إجمالي مساحة دول مجلس التعاون الخليجي، كما تعادل نحو (١١,٧%) من مساحة الوطن العربي، وبهذه المساحة فهي تعادل نحو (١,٢%) من مساحة العالم(٢).

وتُعد إيران الدولة الأكثر كثافة من حيث عدد السكان بين دول الخليج العربي، إذ بلغ عدد سكانها حسب إحصائيات الأمم المتحدة الصادرة في عام ٢٠٠٧ نحو (٧٢,٤) مليون نسمة، ويتوقع أن يصل العدد إلى نحو (٨٣,٧) مليون نسمة في عام ٢٠٢٠(٣).

كما أصبحت إيران في موقع جيوسياسي مهم لوقوعها بين منابع النفط المهمة في الخليج العربي وآسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. وزاد من أهمية ذلك الموقع إعادة إحياء طريق الحرير الذي يربط أوربا بآسيا براً. إذ تعد إيران الطريق الأقصر والممر المركزي للمواصلات بين هاتين القارتين، وكذلك

تُعد إيران الدولة الوحيدة التي ترتبط جغرافياً ببحر قزوين ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وقد إزدادت أهمية إيران أكثر بعد اكتشاف مصادر الطاقة في بحر قزوين[٤].

ومما يزيد من أهمية إيران إطلالتها على مضيق هرمز الذي يُعد حلقة الاتصال الوحيدة بين مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، ويتمتع هذا المضيق بأهمية إستراتيجية عالمية، إذ تستطيع القوى التي تسيطر عليه التحكم في الشريان الذي يغذي العالم الصناعي بالطاقة، إذ يُنقل من خلال هذا المضيق يومياً نحو (١٧) مليون برميل من النفط، ونحو (٣,٥) بليون متر مكعب من الغاز يومياً، أي ما يعادل نحو (٤٠%) من الاحتياجات النفطية المنقولة بحرياً، ونحو (٢٠%) من حاجة العالم النفطية، وتجتازه يومياً من (٢٠ . ٣٠) ناقلة نفط[٥] .

ولا شك فان تمتع إيران بموقع جغرافي مهم سوف يتيح لها فرصة ممارسة دور إقليمي مؤثر في كافة تفاعلات المنطقة، إذ وصف زبغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق إيران بـ:" المحور الجيوبوليتيكي في إطار منطقتها، والذي يجب على الولايات المتحدة أخذه في عين الاعتبار لدى رسم سياساتها تجاه هذه المنطقة"[٦].

أما على صعيد الأهمية الاقتصادية لإيران، فتمتلك إيران ثروة نفطية هائلة، إذ يُقدر الاحتياطي النفطي الإيراني بنحو (٩٥) مليار برميل، وهي تلي احتياطي كل من المملكة العربية السعودية والعراق من النفط التي تُقدر بنحو (٢٦٠) و (١١٥) مليار برميل على التوالي[٧].

فضلاً عن ذلك فان إيران تمتلك إلى جانب النفط احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي، إذ تشير التقديرات إلى أن الاحتياطي الإيراني من الغاز الطبيعي يبلغ نحو (٩٤٠) تريليون متر مكعب، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد روسيا الاتحادية من حيث الاحتياطي العالمي[٨].

فضلاً عن ذلك، فان الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي تمتلكها إيران أتاحت لها إمكانية حيازة قدرات عسكرية كبيرة انطلاقاً من إن القدرات العسكرية لابد من أن تستند إلى قاعدة اقتصادية متينة، إذ يُقدر عدد القوات المسلحة الإيرانية (الجيش والحرس الثوري) وفقاً لمؤشرات عام ٢٠١٠ بنحو (٥٢٣) ألف جندي، كما تمتلك إيران نحو

(٢٥٧) سفينة حربية بينها ثلاث غواصات روسية، و(٢٦) سفينة دعم، و(٤٣) زورقاً صاروخياً، منها أربعة زوارق تصنف زوارق صاروخية رئيسة، وخمسة زوارق ألغام، و(٢١) زورقاً برمائياً[٩].

ولا شك فان القدرات العسكرية التي تمتلكها إيران أتاحت لها قدرة كبيرة على الحركة والمناورة السياسية تجاه دول الجوار الجغرافي، ومن ثم إنها تستطيع من خلال قدراتها العسكرية ممارسة سياسة إقليمية مؤثرة وذات وزن كبير، من اجل تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة.

ومما تقدم نخلص إلى إن إيران تُعد قوة مؤثرة نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وثرواتها الطبيعية، وامتداداتها الدينية والمذهبية، وهو ما منحها ثقلاً جيوستراتيجياً ضمن قابليتها المحدودة لا سيما في منطقة الخليج العربي، إذ أن الأهمية الجغرافية فضلاً عن الإمكانيات والقدرات الكبيرة التي تتمتع بها إيران على الصعيد الاقتصادي جعلت منها دولة ذات ثقل اقتصادي كبير من خلال احتياطياتها وإنتاجها من النفط والغاز الطبيعي، وهو ما يمنح إيران ميزة في التأثير على الأسواق العالمية المستهلكة لمصادر الطاقة، ومن ثم يمكن استخدام تلك الميزة كورقة ضغط على الدول الأخرى سواء في بيئتها الإقليمية أو الدولية.

المبحث الثاني: نشأة البرنامج النووي الإيراني

تعود البدايات الاولى لوضع قاعدة علمية للنشاط النووي الإيراني الى عام ١٩٥٧، إلا أن الإهتمام إزداد وتركز في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، وتحديداً في أواسط العقد السادس من القرن الماضي. فقد كان الشاه ذا طموحات نووية كبيرة إنطلاقاً إعتبارات القوة والهيبة الناجمة عن إمتلاك التقنية النووية.

وقد كان للولايات المتحدوة الامريكية دور كبير في تأسيس هذا البرنامج، حينما كانت ايران لا تشكل تهديداً للولايات المتحدة، ولتاكيد نواياها السلمية وقعت على معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية. وفي عام ١٩٦٨ زودت ايران بمفاعل ابحاث نووية من الولايات المتحدة لديه القدرة على انتاج ٦٠٠ غم من البلوتونيوم في السنة نفسها، كما ساهمت الولايات المتحدة في بناء مفاعل يعمل بالماء الثقيل، بمساعدة من

وزير الخارجية الامريكي هنري كيسنجر آنذاك بهدف تعزيز التعاون النووي لتصل قيمته الى اكثر من ٦ مليار دولار كعوائد مالية للولايات المتحدة[١٠].

وفي هذا الإطار، فقد قام الشاه في عام ١٩٧٤ بوضع اولى الخطوات للبرنامج النووي الإيراني، عندما تم تأسيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، لتأخذ على عاتقها تنفيذ خطة برنامجه النووي. وقد برر الشاه دوافع ايران في ولوج هذا الميدان بحاجة بلاده الى الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية. إذ تم في عام ١٩٦٧ شراء مفاعلاً نووياً بحثياً صغيراً بقدرة (٥) ميغاواط من الولايات المتحدة الأمريكية، ووضع في مركز أمير آباد في طهران[١١].

وفي عام ١٩٧٤، وقع الشاه اتفاقية تعاون نووي مع الحكومة الفرنسية وبموجبها اصبحت ايران شريكة مع فرنسا في برنامج يتخصص في عمليات تركيز اليورانيوم. وفي عام ١٩٧٦، وقعت الحكومة الايرانية على اتفاقية اخرى مع شركة(سسمنز) الالمانية تضمنت قيامها بانشاء مفاعلين نويين بمدينة بوشهر بجنوب ايران، اذ انشىء ٨٦% من المفاعل الاول، وكادت ان تنتهي عملية المفاعل الثاني، لكن قيام الثورة في ايران بقيادة الخميني في العام ١٩٧٩، ادى الى وقف اعمال البناء، وانهاء النشاط النووي الايراني[١٢].

وهكذا فان طموحات الشاه لم يُكتب لها النجاح بسبب قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، إذ وضعت الحكومة الجديدة يدها على التراث النووي للشاه، وأعلنت أن إيران لا تحتاج الى هذه المنشآت المخالفة للإسلام، كما قامت بإلغاء صفقات الأسلحة الضخمة مع الولايات المتحدة والمشاريع الصناعية مع فرنسا وألمانيا. وعلى أثر ذلك فقد إنهارت الإتفاقيات التي عقدها الشاه مع الغرب لتدريب الكوادر النووية الإيرانية، وتوقف العمل ببناء المفاعلات النووية.

إلا أن الواقع يشير الى أن البرنامج النووي الإيراني قد توقف بشكل تام خلال السنوات الخمس الاولى من عمر الثورة الإسلامية نتيجة لعوامل داخلية وخارجية (سياسية وآيديولوجية)، إلا أنه ما لبث أن إنطلق بشكل واضح في عام ١٩٨٤، بسبب ظروف الحرب العراقية ـ الإيرانية، والتي أدت الى إحداث تحولات جذرية في التفكير الإستراتيجي الإيراني عموماً، وفي المجال النووي على وجه الخصوص، إذ وجدت

القيادة الإيرانية أنه من الضروري الإهتمام بإعادة إحياء البرنامج النووي، وقامت إيران بعد هذه الفترة بالكثير من الأنشطة المتعلقة بتطوير برنامجها النووي ودورة الوقود النووي اللازمة لهذا، فضلاً عن دعم وتعزيز منظمة الطاقة الذرية الإيرانية.

وقد كان للحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق عام ١٩٩١، وما نتج عنها من تحولات جديدة على الصعيد الإقليمي والدولي، دوراً كبيراً في تحفيز إيران للتوجه نحو الإمساك بخطوات مهمة فيما يتعلق بالبنية النووية التحتية الأساسية في إجراء البحوث النووية المتقدمة، فضلاً عن تعزيز تعاونها في الجانب النووي مع كل من روسيا والصين.

المبحث الثالث : أهداف البرنامج النووي الإيراني

تتحدد أهداف إيران من البرنامج النووي بالسعي الى تحقيق جملة من الأهداف لعل في مقدمتها ما يلي:

١. البحث عن القوة (الردع)

يتمثل هذا الهدف في منع حصول أي هجوم عسكري أمريكي على إيران على غرار ما حصل في العراق عام ٢٠٠٣، لا سيما وأن إيران قد عُدت إحدى دول " محور الشر"، كما أعطت المسافة الجغرافية التي تفصل بين إيران وإسرائيل، القدرة لأن تشكل إيران من خلال إمتلاكها للسلاح النووي رادعاً نووياً لهذه الدولة، وبذلك يتحقق لها عامل الردع لهذا التهديد الذي تعده قائماً.

بعبارة اخرى، إن إيران تسعى من وراء إمتلاكها للسلاح النووي الى ما يمكن تسميته بالقوة الكافية التي تمكنها من أن تخلق مستوى مهماً من التخوف أو التردد لدى صناع القرار لدى أعدائها المحتملين من جهة، وكعامل ضغط سياسي على دول الشرق الأوسط، وخاصة الدول الخليجية منها، والتي قد تقوم بأعمال من شأنها أن تهدد إهتمامات الأمن القومي الإيراني أو مصالح إيران الإستراتيجية[١٣].

٢. الهيبة (السمعة الدولية)

إذا كانت السمعة الدولية كما عرفها هانز مورجنثاو في كتابه (السياسات بين الإمم) بوصفها هدفاً للدولة، الغاية منه هو إطلاع الدول الإخرى على القوة الحقيقية التي تمتلكها تلك الدولة، أو التي يُعتقد أنها تمتلكها، أو ما تريد أن تعتقده الدول الإخرى بأنها تمتلكه. فان سعي إيران للحصول على السلاح النووي إنما يهدف الى البحث عن الهيبة أو السمعة الدولية، إذ قد تشكل الهيبة لدولة مثل إيران ناتجاً مهماً ومتوافقاً مع إمكانية الردع المتأتية عن إمتلاكها لهذا النوع من السلاح. فالسلوك السياسي الخارجي لايران يدلل ان المحرك والموجه لاهداف ايران القومية هو حماية مصالحها القومية الحيوية[١٤].

فثمة مؤشرات مهمة تظهر الترابط الموجود بين السمعة الدولية وبين ظهور السلاح النووي، فقد أضاف إكتشاف أول سلاح ذري للولايات المتحدة سمعة مرموقة لها. كذلك أعلن ماوتسي تونغ بأن الصين قد بنت سلاحها النووي كجزء مهم مما يتعلق بمنزلتها

الدولية، بينما توقع القادة الهنود إن التفجير النووي الذي أجروه عام ١٩٧٤ سيدعم سمعة بلادهم.

ان امتلاك ايران للسلاح النووي سيمنحها دورا اقليميا اكبر، وهو ما يدفع باتجاه تحقيق الطموحات الايرانية ليس فقط اقليميا وانما تحقيق الزعامة في العالم الاسلامي، لان ايران هي الدولة المالكة للسلاح النووي، اذ ان ايران سوف تصبح الدولة الثانية المالكة للسلاح النووي بعد باكستان في العالم الاسلامي، فضلا عن الشعور الايراني بضرورة تحقيق توازن للقوى في منطقة الشرق الاوسط في مقابل السلاح النووي الاسرائيلي[١٥].

وفي هذا السياق، فأن إيران قد تهدف من وراء حيازتها للقدرة النووية فضلاً عما تم ذكره هو الحصول على السمعة الدولية التي تمكنها من أن تجعل من نفسها دولة قائدة إقليمياً، وتقلل من تأثير الولايات المتحدة في المنطقة، وهي الأهداف نفسها التي يبدو أن كوريا الشمالية تسعى الى تحقيقها في الوقت نفسه.

٣. <u>المحافظة على البقاء</u>

يُعد السعي الإيراني للمحافظة على البقاء جانباً مهماً فيما يتعلق بالناحية القيمية وتحديداً الدينية، أي المحافظة على منجزات الثورة الإسلامية، فهي تربط بين هذا الجانب وبين السلاح النووي وسعيها للحصول على ما يسمى بـ (القنبلة الإسلامية)، إذ تدعو التيارات المحافظة ممثلة برجال الدين المتشددين الى ضرورة متابعة البرنامج النووي الإيراني من دون أن تخفي إهتمامها في أن تتطور تلك المتابعة بإتجاه إمتلاك القنبلة النووية لأن إمتلاكها من قبل الشرق والغرب يمثل تهديداً لمستقبل الإسلام[١٦].

إلا إن الواقع يشير الى أن إيران تحاول إستخدام تلك الحجة مبرراً لمحاولات إمتلاكها للقنبلة النووية، وأنها تبالغ في حجم الخطر الذي يهدد الإسلام لإسباغه مبرراً لذلك.

اما من الناحية الاقتصادية فتهدف ايران من البرنامج النووي الى تحقيق العديد من المشاريع، ولاسيما في توليد الطاقة الكهربائية، اذ انه يساعد في تامين ما يقارب ٢٠% من الطاقة الكهربائية عن طريق المولدات النووية، وهو ما يساعد في تقليل

الاستهلاك الايراني من الغاز الطبيعي والنفط، ولاسيما ان الزيادة في السكان والتنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة في ايران[١٧] .

المبحث الرابع : تداعيات البرنامج النووي على دول مجلس التعاون الخليجي

لا شك إن الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط لا تنطلق إلا في حالة كون هذا البرنامج ذات طبيعة عسكرية، والتي تتطابق مع وجهة النظر الغربية، وخاصة الأمريكية منها، ذلك ان البرنامج النووي الإيراني إذا ما كان ذا طبيعة سلمية فعلى الأرجح أن لا يكون له تأثير على هذه المنطقة، بل على العكس من ذلك، فربما يشكل في هذه الحالة لا سيما إذا كان الهدف منه حقاً هو توليد الطاقة الكهربائية وفقاً لوجهة النظر الإيرانية، عاملاً يؤدي الى بناء نوع من العلاقات التعاونية بين دول المنطقة عندما يُصدر الفائض من هذه الطاقة الى الدول المجاورة التي تعاني نقصاً فيها.

وفي هذا السياق، وإذا ما إنطلقنا من كون البرنامج النووي الإيراني ذو طبيعة عسكرية، فإن التأثير المتوقع على منطقة الشرق الأوسط إنما ينبع من مصدرين يعتمد أحدهما على الآخر، الأول إن هذا التأثير سينعكس بشكل جوهري على الوضع الأمني في منطقة الشرق الأوسط، أما المصدر الثاني فهو بلوغ الملف النووي الإيراني الى درجة تحول دون التوصل الى وضع نهاية سلمية له، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

فالبرنامج النووي الايراني وفقاً لهذا التصور يُعد من اخطر التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، اذ ان اصرار ايران على امتلاك القدرات النووية من شانه ان يحول دون التوصل الى صيغة امنية مستقبلية في منطقة الخليج العربي، مما يؤدي الى قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب، وانما في منطقة الشرق الاوسط كلها، فالصراع حول الملف النووي الايراني هو في جانب منه هو صراع ارادات بين القوى الكبرى ولاسيما الولايات المتاحدة الامريكية من جهة، وبين ايران كقوة اقليمية صاعدة لها طموحات واهداف في محيطها الاقليمي، ولاسيما بعد خروج العراق من معادلة التوازن الاقليمي بعد عام ٢٠٠٣[١٨].

لقد اصبح لدى دول مجلس التعاون الخليجي إدراك جماعي بخطورة البرنامج النووي الايراني لامنها القومي، ولهذه المخاوف ما يبررها لاسيما وانها اضحت محاطة بدول ذات طموحات نووية (الهند، باكستان، ايران، واسرائيل)، فالموقف الخليجي لم يتجاهل القضية النووية وتحديداً ايران، وانما يؤكد على ضرورة جعل المنطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الاطار، فقد اشار الامين المساعد للشوون السياسية في الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي سعد العمار الى: " ان البرنامج النووي الايراني والتسلح الايراني، الذي يفوق حاجة ايران الدفاعية المشروعة، يثير قلق ومخاوف دول المجلس، لان لهذا البرنامج مخاطره البيئية والامنية المباشرة على دول الخليج، وهي مخاطر قد تنتج من تسرب نووي في مياه الخليج، او من مواجهة مسلحة غير محسوبة العواقب"[١٩].

فضلا عن ما تقدم، فإن السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني في جوهرها لا تتعد عن الموقف الاقليمي ولاسيما موقف دول مجلس التعاون الخليجي، وهي بذلك لا تختلف بإختلاف الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ولذلك بقي هذا الإختلاف مركزاً على ما يسمى بـ " الخطر الإيراني "، وأي إختلاف قد يحصل إنما في طريقة التعامل مع هذا الخطر.

وتتلخص الرؤية الأمريكية لبرنامج إيران النووي من الخشية الأمريكية المتزايدة من إحتمالات سعي إيران لتطوير هذا البرنامج، والعمل على إستخدام التقانة النووية في المجال العسكري، مما يؤدي الى إختلال ميزان القوى لصالحها في المنطقة، الى جانب الخشية من امكانية ان تتجه ايران نحو رفض الخضوع لقواعد الرقابة التي وضعتها الوكالة الدولية حالما يتم اكمال المفاعلات التي تبنيها حالياً، وتستطيع وقتذاك من استخدام مفاعلاتها لتخصيب اليورانيوم[٢٠]، فضلاً عن القلق الناجم من إحتمالات وصول هذه الأسلحة لأيدي جماعات تعدها الولايات المتحدة إرهابية، وتتذرع بتهديدها لأمنها القومي.

ويتزايد القلق الولايات المتحدة من خلال رؤيتها لإيران على إنها ما زالت تمثل تهديداً آيديولوجياً وعائقاً ثقافياً أمام إنتشار القيم الأمريكية في المنطقة، كما تشارك

الولايات المتحدة إسرائيل في إن إيران ما تزال القوة الإقليمية الوحيدة في المنطقة بعد سقوط النظام العراقي السابق عام ٢٠٠٣، والتي يمكن أن تشكل تهديداً للأمن الإسرائيلي والمصالح الأمريكية في المنطقة.

والواقع فأن قلق الولايات المتحدة حيال طموحات إيران النووية له ما يبرره لدى مختلف الإدارات الأمريكية، لأنه من جهة سوف يجعل إيران بإمكاناتها الإقتصادية والعسكرية من أن تصبح قوة إقليمية ذات وزن في المنطقة كما أشرنا سابقاً. ومن ثم تصبح قوة كابحة للسيطرة الأمريكية على شؤون المنطقة. ومن جهة اخرى فان نجاح إيران في تخصيب اليورانيوم وحيازتها على برنامج نووي سوف يشجع دول المنطقة على دخول مجال الحيازة النووية هي الإخرى لا سيما في مجال القدرات النووية السلمية غير البحثية، وهو ما ينتج عنه تأثيرات ستراتيجية خطيرة في المنطقة لا تقل عن تأثيرات الأسلحة النووية[٢١].

ولا شك فان المسعى الإيراني هذا يتقاطع ضمنياً مع إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في هذا الجانب، والتي تؤكد على إن الولايات المتحدة ملتزمة بإبقاء أخطر أسلحة العالم بعيدة عن أيدي أكثر الأشخاص خطورة في العالم.

فنجاح إيران في برنامجها النووي سوف يكون له تأثيراً سلبياً على الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، إذ أن نجاح إيران يعني ضمنياً إنها قد أصبحت تمتلك السيطرة على خطوط الملاحة الدولية في منطقة الخليج العربي، وربما يجعلها تتحكم بتدفق الإمدادات النفطية الى الغرب وباقي دول العالم، كما إنها ستفرض سياساتها على دول المنطقة لاسيما دول الخليج العربي الصغيرة، وإنها ستجد نفسها لاعباً رئيساً في أي ترتيبات أمنية في المنطقة، فضلاً عن تدخلها في أي جهود تهدف الى وضع نهاية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وكل ما تقدم يتعارض مع التوجهات الإستراتيجية الأمريكية ومصالحها في هذا الجزء الحيوي من العالم.

ومن ناحية اخرى، وبإستثناء إسرائيل، فإن الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط سوف تشعر بحالة من الضعف أمام التهديد الإيراني حتى وإن اقامت إيران علاقات ودية معها، بسبب الفجوة بين هذه الدول وبين إيران بسبب عدم إمتلاك الاولى للسلاح النووي. وهو ما يؤثر مستقبلاً في معالجة العديد من القضايا العالقة بين إيران والدول

العربية، خاصة مسألة الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى)، والتي تطالب بها دولة الإمارات العربية المتحدة.

فضلاً عن ذلك، فان دول الخليج العربي تحديداً سوف تشعر بأن أمنها القومي مهدد أكثر من السابق إذا ما أعلنت إيران إمتلاكها للسلاح النووي، وبسبب عدم قدرتها عن مواجهة الواقع الجديد، فإنها ولعدم السماح لإيران بفرض إرادتها السياسية على دول المنطقة ستلجا الى عقد ترتيبات وإتفاقيات أمنية جديدة مع الدول الغربية، لا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو تعزز الإتفاقيات التي سبق عقدها معها، تحتمي من خلالها بمظلتها العسكرية.

وتجدر الاشارة الى ان توصل ايران ومجموعة (٥ +١) الى اتفاق بشأن البرنامج النووي الايراني في ١٤ تموز ٢٠١٥، قد يشكل تطوراً مهماً في مسيرة ذلك البرنامج[٢٢]، اذ انه ربما يخفف من المخاوف الكبيرة من اهداف هذا البرنامج سواء بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية او بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، وان ذلك مرهون بالدرجة الاولى بدرجة الثقة الموجودة بين اطراف الاتفاق من جهة، وبمستوى درجة المصداقية في تطبيق بنود ذلك الاتفاق من جهة اخرى.

فالاتفاق النووي قد يفتح الباب لنوع جديد من التعاون بين مختلف الدول الاقليمية والدولية لمواجهة التحديات والتهديدات التي تواخه المنطقة، ولعل هذا ما اكد عليه وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف عندما اشار الى : " ان ايران مستعدة لابرام اتفاق جيد ومتوازن، وفتح آفاق جديدة للتعامل مع التحديات المهمة المشتركة محدداً هذه التحديات في النمو والانتشار السريع لنزعة التطرف العنيفة البربرية "[٢٣].

ولا شك فان دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الذي تنظر بحذر الى الاتفاق النووي الايراني ـ الغربي، فانها ترى ضرورة ان يرافق ذلك تغيير في السلوك السياسي الايراني في المنطقة ولاسيما في النقاط الملتهبة وشبه الملتهبة مثل (سوريا، لبنان، العراق، واليمن)، ومن ثم فان الهاجس الخليجي اصبح يتجاوز الملف النووي الى التوجس من الاضرار بالمصالح الخليجية، او الاضرار بالمصالح العربية المؤثرة على المصالح الخليجية، ويرتكز هذا التوجس على امكانية ظهور " مباحثات سرية" بين

واشنطن وايران قد تفضي الى تنازلات امريكية على حساب تلك المصالح، على ان يكون قصد السبق في ذلك هو الحفاظ على المصالح الامريكية والاسرائيلية[٢٤].

وعليه فان التوصل الى الاتفاق النووي شكل في احد جوانبه خطوة تاريخية للدبلوماسية الايرانية مما يتيح لها استعادة وضعها الطبيعي داخل المنظومة الدولية بعد عقود من العقوبات والعزلة، كما ان الاعتراف الدولي بالبرنامج النووي الايراني السلمي هو اقرار بان ايران هي احدى الدول النووية في العالم.

ومما تقدم، يمكن القول ان التوصل الى الاتفاق النووي بين ايران والقوى الكبرى، هو نتاج للسياسة الخارجية المعتدلة التي اختطها الرئيس حسن روحاني منذ وصوله الى السلطة في ايران، والقائمة على اساس المصلحة القومية انطلاقاً من انتهاج سياسة براغماتية في تحقيق المصالح الايرانية. الامر الذي يمكن ان ينتج عنه في المستقبل اقامة شبكة من العلاقات التجارية والاقتصادية بين ايران والقوى الكبرى، وهو ما ينعكس ايجاباً على الاستقرار في منطقة الخليج العربي.

الخاتمة

يشكل البرنامج النووي الايراني احد ابرز التحديات التي تواجه دول الاقليم ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، التي ترى في هذا البرنامج تهديداً حقيقياً لمصالحها القومية نظراً للطبيعة التي ربما يحملها ذلك البرنامج والتي لا تخرج عن الطبيعة العسكرية.

فالبرنامج النووي الايراني اذا كان يحمل اهدافاً سلمية فهو مرحب به من دول مجلس التعاون الخليجي، لكن الطبيعة العسكرية للبرنامج هي التي سوف تجعل منه احد المحركات الدافعة نحو التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة مستقبلا. على الرغم من ان ايران انطلقت في بداية نشوء البرنامج النووي من اعتبارات سلمية، وانه مخصص للأغراض السلمية ولا يحمل اية توجهات عسكرية.

ان البرنامج النووي الايراني يشكل بشكا او بآخر تحدياً مهماً لدجول الخليج العربي نتيجة المخاطر الامنية التي سوف تواجه هذه الدول، وهو ما دفعها الى رفض ذلك البرنامج بالقرب من حدودها، وانه في حال اكماله ولا سيما اذا اخذ طابعاً عسكرياً سوف يدفع بدول المنطقة الى الدخول في سباق تسلح يستنزف دول المنطقة، ويجعلها في حالة من التوتر وعدم الاستقرار.

وعليه فان ادراك كافة الاطراف لخطورة المرحلة التي يمكن ان تعيشها المنطقة في حالة اصرار ايران على برنامجها النووي ومدى الخطورة المترتبة عليه ربما يدفع بايران الى التفكير بمنطق المصلحة العليا للبلد والتي تتمثل بعدم الدخول بعلاقات متوترة وعدائية مع دول مجلس التعاون الخليجي مستقبلاً.

قائمة المصادر

١. The United Nation Development Programme,٢٠٠٩.

٢. عبد الجليل زيد موهون، برامج التسلح في الخليج والجوار، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠١٢.

٣. ارش بومند، التقاطع الجيوبوليتيكي الإيراني ـ الأمريكي، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٨٤، حزيران ١٩٩٩.

٤. براء عبد القادر وحيد، القدرات العسكرية الايرانية واثرها في ميزان القوى في الخليج العربي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٦.

٥. بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١، الطبعة الاولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢.

٦. جاسم خالد السعدون، العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية الراهنة وآفاق تطورها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٠٢، ١٩٩٥.

٧. جنيف تبيرواند ردتريل، الثقافة الاستراتيجية الايرانية والردع النووي، مجلة دراسات عالمية، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٨٨، ٢٠٠٩.

٨. جودة حسنين جودة، جغرافية آسيا الإقليمية، الإسكندرية، منشاة المعارف للنشر، ١٩٩٨.

٩. حميد حمد السعدون، العالم وايران: مواجهة عسكرية ام صفقة سياسية، مجلة آراء حول الخليج، دبي، مركز الخليج للأبحاث، العدد ٤٢، ٢٠٠٨.

١٠. خيام محمد الزغبي، التقارب الامريكي ـ الايراني وأثره على المنطقة، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، بغداد، بيت الحكمة، العدد ٣٠، ٢٠١٥.

١١. روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧.

١٢. رياض الراوي، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط، الطبعة الثانية، دمشق، دار الاوائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

١٣. ستار جبار علاي، د. ستار جبار علاي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية، الطبعة الاولى، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٩.

١٤. سعد حقي توفيق، الاستراتيجة النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، الطبعة الاولى، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٨.

١٥. سليم كاطع علي، الموقف الامريكي من طموحات ايران الاقليمية: صراع ام تنافس، مجلة الفرات، كربلاء، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، العدد الرابع، ٢٠٠٦.

١٦. السيد امين شلبي، تداعيات التقابر الامريكي ـ الايراني ... تساؤلات دولية وعربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢٠٢، اكتوبر ٢٠١٥.

١٧. صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

١٨. ضاري سرحان الحمداني، سياسة ايران تجاه دول الجوار، الطبعة الاولى، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ص ٨٩ ـ٩٣.

١٩. عبد الله حمود، رؤية استراتيجيية للمشروع النووي الايراني، رسالة ماجستير، جامعة الرياض، كلية العلوم الاستراتيجية، ٢٠١٤.

٢٠. محمد السعيد عبد المؤمن، ايران ومحاولات استعادة الحلم الامبراطوري، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد٢٠١، يوليو ٢٠١٥.

٢١. محمود سريع القلم، الامن القومي الايراني، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٧٩، ٢٠٠٢.

٢٢. مهدي خضر نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية بعد احتلال العراق، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٢.

٢٣. نايف علي عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير (دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥)، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٧.

٢٤. نوار جليل هاشم، الممرات المائية وامن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الأولى، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١.

٢٥. هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العالمية العالمية، الطبعة الاولى، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٣.

الهوامش

١. د. جودة حسنين جودة، جغرافية آسيا الإقليمية، الإسكندرية، منشاة المعارف للنشر، ١٩٩٨، ص ٦٥٥.

٢. جاسم خالد السعدون، العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية الراهنة وآفاق تطورها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٠٢، ١٩٩٥، ص ١١٩.

٣. The United Nation Development Programme,٢٠٠٩, p.١٩٢ .

٤. د. ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، الطبعة الأولى، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ٧٦. وينظر: ارش بومند، التقاطع الجيوبوليتيكي الإيراني ـ الأمريكي، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٨٤، حزيران ١٩٩٩، ص ٥٠.

٥. نوار جليل هاشم، الممرات المائية وامن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الأولى، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٨١. وينظر : د. صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ٣٠٥.

٦. مهدي خضر نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية ـ الأمريكية بعد احتلال العراق، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٢، ص٣٦.

٧. روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧، ص ١٨.

٨. المصدر نفسه، ص ٢٠.

٩. عبد الجليل زيد موهون، برامج التسلح في الخليج والجوار، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠١٢، ص ٩٨. وينظر: هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العالمية العالمية، الطبعة الاولى، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٣، ص ١٠٦.

١٠. د. بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١، الطبعة الاولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢، ص١٧٩.

١١. د. رياض الراوي، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط، الطبعة الثانية، دمشق، دار الاوائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ١١٤.

١٢. ضاري سرحان الحمداني، سياسة ايران تجاه دول الجوار، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٨٩ ـ ٩٣.

١٣. د. رياض الراوي، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

١٤. محمود سريع القلم، الامن القومي الايراني، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٧٩، ٢٠٠٢، ص ١١٣. وينظر: د. محمد السعيد عبد المؤمن، ايران ومحاولات استعادة الحلم الامبراطوري، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد٢٠١، يوليو ٢٠١٥، ص ٩٤.

١٥. جنيف تبيرواند ردتريل، الثقافة الاستراتيجية الايرانية والردع النووي، مجلة دراسات عالمية، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٨٨، ٢٠٠٩، ص ص ١٢ـ١٣.

١٦. براء عبد القادر وحيد، القدرات العسكرية الايرانية واثرها في ميزان القوى في الخليج العربي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٦، ص١٥١.

١٧. د. سعد حقي توفيق، الاستراتيجة النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، الطبعة الاولى، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٨، ص١٢٥.

١٨. د. حميد حمد السعدون، العالم وايران: مواجهة عسكرية ام صفقة سياسية، مجلة آراء حول الخليج، دبي، مركز الخليج للأبحاث، العدد ٤٢، ٢٠٠٨، ص ٨٣.

١٩. نايف علي عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير (دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥)، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٧، ص٣٨٨.

٢٠. د. ستار جبار علاي، د. ستار جبار علاي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية، الطبعة الاولى، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٩، ص ٤٤٥.

٢١. سليم كاطع علي، الموقف الامريكي من طموحات ايران الاقليمية: صراع ام تنافس، مجلة الفرات، كربلاء، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، العدد الرابع، ٢٠٠٦، ص٣٢.

٢٢. عبد الله حمود، رؤية استراتيجيية للمشروع النووي الايراني، رسالة ماجستير، جامعة الرياض، كلية العلوم الاستراتيجية، ٢٠١٤، ، ص١٠٣.

لقد تضمن الاتفاق النووي عدة بنود لعل اهمها:

١. رفع العقوبات الدولية المفروضة من قبل اوروبا والولايات المتحدة الامريكية بعد اكمال متطلبات الاتفاق.

٢. فرض قيود على البرنامج النووي الايراني طويلة المدى مع استمرار تخصيب اليورانيوم بنسبة ٣,٦٧%.
٣. خفض اجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين ليصل الى ٥٠٦٠ جهاز طرد.
٤. التخلص من ٩٨% من اليورانيوم الايراني المخصب.
٥. عدم تصدير الوقود الذري خلال السنوات المقبلة وعدم بناء المفاعلات النووية التي تعمل بالماء الثقيل وعدم نقل المعدات من منشأة نووية الى اخرى لمدة ١٥ عاما.
٦. السماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدخول لكل المواقع النووية المشتبه بها.
٧. الافراج عن ارصدة واموال ايران المجمدة في الخارج والمقدرة بمليارات الدولارات.
٨. رفع الحظر عن الطيران الايراني والبنك المركزي والشركات النفطية.
٩. التعاون في مجال الطاقة التكنولوجيا.
١٠. الابقاء على حظر استيراد الاسلحة من خارج.

٢٣. د. السيد امين شلبي، تداعيات التقارب الامريكي ـ الايراني ... تساؤلات دولية وعربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢٠٢، اكتوبر ٢٠١٥، ص ٩٠.
٢٤. د. خيام محمد الزغبي، التقارب الامريكي ـ الايراني وأثره على المنطقة، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، بغداد، بيت الحكمة، العدد ٣٠، ٢٠١٥، ١٥١.